



جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر

The impact Value Added Tax (VAT) on budget deficit in Egypt

إعداد

ايمان رجب ابراهيم اسماعيل

إشراف

الأستاذ الدكتور / احمد عاشور

أستاذ مساعد بمركز السياسات الإقتصادية الكلية بمعهد التخطيط القومي

مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على

الماجستير المهني "التخطيط للتنمية المستدامة"

٢٠٢٠

أولاً : مقدمة الدراسة :

لقد عانى الاقتصاد المصرى وخاصة فى أعقاب التوترات السياسية والاقتصادية التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ من مشاكل اقتصادية عديدة من أهمها الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى التى تمثلت فى العجز المتزايد فى الموازنة العامة للدولة والفجوة بين الاستثمارات والمدخرات والصادرات والواردات وكان ذلك نتاج مجموعة من السياسات المتبعة التى أدت الى تفاقم الاختلالات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة وبالتالي تم استنزاف الموارد الرأسمالية لعلاج الخلل القائم دون تحقيق الهدف المرغوب منه .

فى مارس ٢٠١٦، تم إدخال تعديل جذري على المجموعة الاقتصادية فى الحكومة المصرية وذلك بهدف مواصلة تنفيذ برنامجها للإصلاح الاقتصادي الساعي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيز مستوى التشغيل، وأحد أهم دعائم هذا الإصلاح الاقتصادي هو إصلاح السياسة المالية العامة، ومن ثم تهدف وزارة المالية المصرية إلى تحديث نظام الضرائب، حيث إن إحدى الخطوات المهمة هي تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة عوضاً عن نظام ضريبة المبيعات.

وحيث تواصل الحكومة فى ضوء الرؤية الاستراتيجية بتنفيذ الإصلاحات المالية والاقتصادية الضرورية والمكفولة والمدعومة بإجراءات للحماية الاجتماعية والتي تسعى الى رفع معدلات النمو وزيادة معدلات التشغيل وتحسين كفاءة أداء الخدمات المقدمة للمواطنين مع التوسع والتنوع في برامج التنمية البشرية وبرامج الحماية الاجتماعية للمواطنين وخاصة أصحاب الدخل الضعيف والأولى بالرعاية.

ولقد زادت أهمية الضرائب فى العقود الأخيرة باعتبارها تمثل أحد الأدوات السياسية والمالية، ويزداد الأهتمام بالضرائب فى مختلف دول العالم ليس فى كونها تعد المصدر الرئيسى للإيرادات العامة وحسب وإنما لأعتبارات من أهمها أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة فى توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير به، ولضخامة الأموال التى توفرها الضرائب فهى تعتبر من أقدم وأهم المصادر المالية نظراً لحصتها فى هيكلة الإيرادات العامة للدولة وقد زادت أهميتها ليس على الصعيد المالى والسياسى فقط بل والاجتماعى أيضاً وذلك بسبب الدور الكبير الذى تلعبه فى تحقيق الأهداف على مختلف مستويات القطاعات الانتاجية والتمويلية والاستهلاكية والتوزيعية.

ومما لا شك فيه أن العمل على زيادة قيمة الإيرادات العامة للدولة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكثير من المتغيرات الاقتصادية التى يتضمنها كل من الجانب المالى والجانب العينى من الاقتصاد القومى ونخص بالذكر الضرائب حيث انها تعد وسيلة تحصل من خلالها الحكومات على إيرادات لتغطية تكاليف الخدمات العامة وتخصص الإيرادات الضريبية عادة لتغطية تكاليف الخدمات العامة مثل المستشفيات والمدارس والجامعات الحكومية والدفاع وغيرها من الجوانب الحياتية المهمة.

لذا فقد ارتأينا الاهتمام بدراسة أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة للدولة.

ثانياً: مشكلة الدراسة:-

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة المعضلة الرئيسية التي تعوق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية على حد سواء، وإن كان هناك ارتباط أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية منها عن الدول المتقدمة بالآثار السلبية لعجز الموازنة العامة للدولة، وتزايد القلق بشأن تجاوز هذا العجز للحدود الآمنة، التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العديد من دول العالم، وقد تتعدد أشكال وسمات هذا العجز حسب أسبابه والمعايير المستخدمة في حسابه.

وتختلف طبيعة العجز في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة بسبب اختلاف الهيكل الاقتصادي لكل منهما، فقد كانت رغبة الدول النامية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق التغيير الهيكلي في بنائها الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة لمجتمعاتها عاملاً مهماً في لعب الموازنات العامة في الدول النامية دوراً رئيسياً في تحقيق هدف النمو الاقتصادي، فزاد حجم الإنفاق الحكومي فيها زيادة كبيرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع حجم الاعتمادات الحكومية الموجة إلى الاستثمار العام لبناء مشروعات البنية الأساسية وإقامة بعض المشروعات الزراعية والصناعية ومشروعات الطاقة، كما لعبت الموازنة العامة دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.

وحيث إن الاقتصاد القومي يعاني من اختلالات هيكلية مزمنة تعوق دفع عجلة التنمية، و بالتالي ينبغي توجيه سياسات الدولة لتحقيق الإصلاح المالي بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل و يتم ذلك عن طريق رفع كفاءة استخدام كافة الموارد المتاحة بالدولة و تنميتها، الأمر الذي يجعل أساليب معالجة هذه الاختلالات تدعونا إلى وضع التدابير اللازمة لخفض قيمة عجز الموازنة العامة للدولة، والتفكير في كيفية زيادة مواردها الحقيقية وترشيد نفقاتها.

كما تعتبر قضية العجز أحد أهم القضايا الاقتصادية التي تثار حولها الجدل وخاصة مع تزايد عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، حيث نادى العديد من المنظمات الدولية والاقتصاديين بضرورة إصلاح المنظومة الضريبية في مصر والعمل على زيادة كفاءتها من أجل تخفيض العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة، حتى لا يتم لجوء الدولة للاقتراض سواء الداخلي أو الخارجي لسد فجوة عجز الموازنة العامة للدولة وبالتالي تحمل الأجيال الحالية والمستقبلية عبء هذه الديون.

وقد حققت الموازنة العامة للدولة في مصر عام ٢٠١٧/٢٠١٨ عجز قدره ٤٣٢.٦ مليار جنية اى ما يعادل نسبة ٩.٧% من الناتج المحلي الاجمالى مقارنة بنحو ٣٨٠ مليار جنية اى ما يعادل نسبة ١٠.٩% من الناتج المحلي الاجمالى عام ٢٠١٦/٢٠١٧، وقد سجل عجز الموازنة العامة للدولة في العام المالى ٢٠١٥/٢٠١٦ نحو ٣٤٠ مليار جنية اى ما يعادل نسبة ١٢.٥% من الناتج المحلي الاجمالى (١).

(١) وزارة المالية، أعداد مختلفة من ختاميات الموازنة العامة للدولة.

ومن ثم يتعين العمل على خفض معدلات العجز بالموازنة وذلك من خلال البحث عن الإيرادات التي تكفل تخفيض هذا العجز أو السعى لترشيد الإنفاق العام وكلها أمور لها محاذيرها، ولكنها أمور ضرورية للتخفيف من الحاجة إلى الاقتراض الجديد والحد من الزيادة في الدين العام، وعلى ذلك فإن الأمر يستدعى استمرار عمل الحكومة على زيادة موارد الدولة بشكل كفاء وبدون التأثير السلبي على النشاط الانتاجي والاستثماري والاقتصادي وبالتحديد تطبيق قانون ضريبه القيمة المضافة بالشكل الكامل، مع مراعاة أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية وضمان التوزيع العادل للعباء الضريبية على المواطنين دون المساس بالطبقات الأكثر فقرا في المجتمع والعمل على تحسين الإدارة الضريبية وجعلها أكثر كفاءة وشمولا.

لذا فان محور الدراسة يستهدف الإجابة على هذا السؤال :-

ما مدى العلاقة بين اصلاح المنظومة الضريبية وعجز الموازنة العامة للدولة في مصر؟

ثالثا: فروض البحث

١. هناك اختلالات واضحة في المنظومة الضريبية.
٢. الجزء الأكبر من الخلل في المنظومة الضريبية يرجع إلى عدم تطبيقها بالشكل الكامل.
٣. إصلاح المنظومة الضريبية سينعكس إيجابياً على عجز الموازنة العامة للدولة وتحقيق أهداف الدولة من حيث الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

رابعا: أهمية وأهداف البحث

يتناول البحث موضوع شائك يحظى بالأهمية حيث أن المنظومة الضريبية تمثل احد ابرز اهتمامات الاقتصاد المصري بصفة عامة، حيث نحتاج إلى مزيد من الدراسات العلمية للوصول إلى أفضل السياسات المناسبة للظروف المصرية من اجل اصلاح كامل لتلك المنظومة مع إظهار اثر ذلك على عجز الموازنة العامة للدولة ووضعها أمام متخذي القرار .
لذا تتمثل أهم أهداف البحث في التالي:

- التوصل إلى أسباب الخلل في المنظومة الضريبية الحالية في مصر .
- توضيح السمات التي اتسم بها الأداء الحكومي خلال فترة الدراسة من خلال تحليل هيكل كل من المصروفات والإيرادات العامة ثم تحليل عجز الموازنة.
- إظهار مدى العلاقة بين إصلاح المنظومة الضريبية وعجز الموازنة العامة للدولة.

خامسا: المنهج البحثي

يعتمد البحث على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي لاستنباط البعد الاقتصادي للضريبة على القيمة المضافة ودورها في دعم الاقتصاد المصري وبناء الامن الاجتماعي وبالتبعية تحقيق امن واستقرار المجتمع.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
٢	مقدمة
٢	مشكلة الدراسة
٣	أهداف الدراسة
٤	أسئلة الدراسة
٤	منهجية الدراسة
٧	أولاً: مفاهيم عجز الموازنة العامة لمدولة وأسبابه
٧	1 1-المفهوم الدولي لموازنة العامة للدولة
٨	1 2مفهوم الموازنة العامة فى القانون المصرى
٨	(2 مفاهيم عجز الموازنة العامة للدولة
٨	2 1-العجز النقدى لموازنة
٩	2 2-العجز الكلى للموازنة
١٠	2 3-العجز الأولى للموازنة
١١	3أسباب عجز الموازنة العامة لبدولة
١٣	ثانياً: مفهوم الضريبة ونشأتها وأندافيا وانواعها
١٥	أهداف النظم الضريبية
١٦	أنواع الضرائب:
١٧	ثالثاً: الضريبة على القيمة المضافة" النشأة والانتشار والمزايا والعيوب
١٨	مزايا تطبيق الضريبة على القيمة المضافة:-
١٩	عيوب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة:-
٢٠	رابعاً: تحميل تطور المصروفات و الإيرادات العامة
٢١	تطور الإنفاق العام
٢١	تطور الإيرادات العامة
٢٢	تطور عجز الموازنة
٢٣	النتائج
٢٦	التوصيات
٢٨	الملخص
٢٨	Abstract
٢٩	المراجع
٣١	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	جدول
١٧	معايير رئيسية للتفرقة بين نوعى الضرائب	جدول (١)
٢١	مقارنه تفصيليه بين ضريبة المبيعات والضريبه على القيمه المضافه	جدول (٢)
٣٤	الصورة الاجمالية للموازنة العامة للدولة خلال الفترة من (٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١٧/٢٠١٨)	جدول (٣)
٢٤	تطورات حصيلة الايرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة	جدول (٤)

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
٢٥	حصيلة الايرادات الضريبية فى مصر	شكل رقم (١)

أولاً: مفاهيم عجز الموازنة العامة للدولة وأسبابه

تمهيد

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة المعضلة الرئيسية التي تعوق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية على حد سواء، وإن كان هناك ارتباط أكثر وضوحاً بالنسبة للدول النامية منها عن الدول المتقدمة بالآثار السلبية لعجز الموازنة العامة للدولة، وتزايد القلق بشأن تجاوز هذا العجز للحدود الآمنة، التي يمكن أن تهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العديد من دول العالم، وقد تتعدد أشكال وسمات هذا العجز حسب أسبابه والمعايير المستخدمة في حسابه.

ومن هنا سوف يتم خلال هذا المبحث تناول ما يلي:

- مفهوم الموازنة العامة للدولة
- مفاهيم عجز الموازنة العامة للدولة
- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة .

١ - مفهوم الموازنة العامة للدولة

تعرف الموازنة العامة بأنها البرنامج المالي اللازم لتنفيذ خطة الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها أهم أدوات السياسة المالية الحقيقية للتوجه الاقتصادي للدولة، وقد قامت وزارة المالية بتحديث تصنيف وتبويب الموازنة بهدف إضفاء الشفافية و البساطة والوضوح على الموازنة العامة، وذلك من خلال إجراء تبويب جديد للموازنة العامة يتفق مع المفاهيم والمعايير المطبقة دولياً وفقاً لدليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFS) الصادر عن صندوق النقد الدولي^(١).

١-١ - المفهوم الدولي للموازنة العامة للدولة

إن اصطلاح الموازنة يعني محفظة النفود العامة التي استخدمت وعاء لإيرادات ونفقات الملك والدولة ، وقد أطلق هذا المصطلح في بريطانيا على الحقبة الجلدية التي يحملها وزير الخزانة إلى البرلمان والتي يوجد فيها الوثائق التي تتضمن احتياجات الحكومة إلى النفقات ومصادر تمويلها من أجل إقرارها منه^(٢).

وقد تعددت تعريفات الموازنة العامة بتعدد الفقهاء والباحثين والتشريعات المالية الوضعية واختلاف الدول ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووفق نظرة كل منهم إلى الموازنة.

^١ وزارة المالية، الدليل المبسط لتصنيف الموازنة العامة للدولة وفقاً لموجز إحصاءات مالية الحكومة ٢٠٠١.

^٢ د. السيد عبد المطلب غانم، الموازنة العامة للدولة بين السياسة والإدارة العامة والاقتصاد، ورقة عمل، مؤتمر الموازنة العامة (اتجاهات ورؤى جديدة)، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير، د. سلوى شعراوي جمعة، ٢٠٠٣، ص ١٣ .

فقد عرفها القانون الفرنسي بأنها " الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية ".
أما دليل المحاسبة الحكومية للأمم المتحدة فعرفها "بأنها عملية سنوية للتخطيط والتنسيق والرقابة على استخدام الموارد في الدولة بكفاية لتحقيق الأهداف المطلوبة بكفاءة" ^٣.

١-٢ - مفهوم الموازنة العامة فى القانون المصرى

تعد الموازنة العامة للدولة من أهم الوثائق التي تناقشها المجالس النيابية على مستوى العالم وهى تعد الركيزة الأساسية لتحقيق أهداف الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ويعرفها القانون المصري رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديلاته بأنها " البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة وذلك فى إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة " .

وتبدأ السنة المالية من أول يوليو وتنتهي فى آخر يونيه من كل عام، وإذا لم يصدر قانون الموازنة العامة قبل بدء السنة المالية يتم الصرف في حدود اعتمادات موازنة السنة المالية السابقة إلى حين اعتمادها وتشمل الموازنة العامة للدولة جميع الاستخدامات والموارد لأوجه نشاط الدولة التى يقوم بها كل من الجهاز الإداري ووحدات الحكم المحلى والهيئات العامة وصناديق التمويل^٤.

ولا تشمل الموازنة العامة للدولة موازنات الهيئات العامة الاقتصادية وصناديق التمويل ذات الطابع الاقتصادي التي يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء ويعد بشأنها موازنات مستقلة تقدم من وزير المالية إلى مجلس الوزراء لإحالتها إلى السلطة التشريعية لاعتمادها، وتقتصر العلاقة بين هذه الموازنات المستقلة والموازنة العامة للدولة على الفائض الذى يؤول للدولة، وما يتقرر لهذه الموازنات من قروض ومساهمات .

وقد أدخل القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ عدة تعديلات سواء على شكل تبويب الموازنة المصرية أو على أسس تسجيل المعاملات المالية بالإضافة إلى العناصر الموازنة. فقد أدخل القانون العديد من التعديلات على هيكل الموازنة العامة وبصفة رئيسية تطوير التقسيم الاقتصادي والوظيفي بالإضافة إلى المفاهيم الجديدة لعجز للموازنة العامة^٥.

ويوضح جدول رقم (١) التقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة وفقا القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥

بالملاحق.

حيث تم تطوير التقسيم الاقتصادي للموازنة والتحول من التقسيم القائم على التمييز بين الموازنة الجارية والرأسمالية إلى تقسيم جديد يتفق مع المعايير الدولية التي أقرها دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠٠١ (GFS)

^٣ د .محمد عوض رضوان، القاهرة ٢٠٠٩، الاتجاهات الحديثة فى تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها فى ادارة البرامج و الانشطة والمشروعات الحكومية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ص٦.

^٤ المادة الثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة.

^٥ د. عبد الله شحاتة، صالح عبد الرحمن، ٢٠٠٨، الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية، القاهرة.

الصادر عن صندوق النقد الدولي، كما تم تطوير التقسيم الوظيفي وفقاً لتقسيم وظائف الحكومة الذي أقره الأمم المتحدة ومنظمة دول التعاون الاقتصادي والتنمية "OCED" بحيث اشتمل التقسيم الوظيفي الجديد على تقسيم وظائف الحكومة إلى ١٠ قطاعات بدلاً من ١٦ قطاع، وقد تم إدخال مفاهيم جديدة لعجز الموازنة العامة للدولة المتمثلة في العجز أو الفائض النقدي، والعجز أو الفائض الكلي^(٦).

٢- مفاهيم عجز الموازنة العامة للدولة^(٧)

رغم الاختلاف بين طبيعة عجز الموازنة العامة للدولة من دولة إلى أخرى، وخاصة بين الدول النامية والدول المتقدمة، ورغم تفاوت أسباب هذا العجز أيضاً، إلا أن عجز الموازنة العامة للدولة في تعريفه البسيط والواسع في أي دولة يعبر عن "زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة للدولة، أو عدم تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة للدولة، الأمر الذي يسفر عنه عجز في الموازنة العامة يحتاج إلى تغطية في تلك الدولة"^(٨).

ويعرف عجز الموازنة العامة للدولة في دليل إحصاءات مالية الحكومة، الصادر عن صندوق النقد الدولي بأنه "هو حجم الاقتراض الحكومي المطلوب إلى جانب الإيرادات والمنح - لتغطية إجمالي النفقات وصافي الإقراض، وذلك لتحقيق أهداف السياسة العامة، ويمثل العجز أو الفائض الفرق بين إجمالي الإيرادات والمنح وإجمالي النفقات وصافي الإقراض"، أي أن:

$$\text{العجز في الموازنة العامة للدولة} = (\text{الإيرادات والمنح}) - (\text{النفقات وصافي الإقراض})$$

تحتوي الموازنة العامة للدولة على ثلاثة أنواع من المفاهيم الخاصة بعجز الموازنة العامة للدولة وهما العجز النقدي، العجز الكلي، العجز الأولي وفيما يلي شرح كل مفهوم بالتفصيل.

٢-١- العجز النقدي للموازنة

يمثل العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة الفجوة بين حجم المصروفات العامة والمتاح لها من إيرادات.

$$\text{العجز النقدي} = \text{المصروفات العامة} - \text{الإيرادات العامة}$$

وهو عجز يعكس القصور الحادث في الإيرادات العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة، ومن ثم فإن العجز النقدي في الموازنة العامة للدولة وإن كان يرتبط بعمليات التشغيل والاحتياجات التي تلتزم بها الدولة خاصة متطلبات الأجور، وشراء السلع والخدمات، وفوائد الدين العام، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، المصروفات الأخرى، فضلاً عن الاستثمارات، فإنه لا بد من البحث عن الإيرادات التي تكفل تخفيض هذا العجز النقدي من الضرائب، والمنح، والإيرادات الأخرى أو السعي لترشيد الإنفاق العام ذاته، وكلها أمور لها عدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية يجب أن تأخذ في الحسبان عند اتخاذ قرارها بشأنها.

^٦ د. عبد الله شحاتة، صالح عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره.

^٧ وزارة المالية، "البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣.

^٨ د. سيد البواب، القاهرة ٢٠٠٠، عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، الطبعة الأولى، ص ١٢.

٢-٢- العجز الكلى للموازنة

يمثل العجز الكلى الظاهر فى الموازنة العامة للدولة العجز النقدي للموازنة مضافا إليه صافى الحيازة من الأصول المالية.

$$\text{العجز الكلى} = \text{العجز النقدي} + \text{صافى الحيازة من الأصول المالية}$$

وفقا للقواعد المالية الدولية فإن صافى الحيازة من الأصول المالية هى الفرق بين حيازة الأصول المالية (بدون المساهمات لإعادة الهيكلة) المتمثلة فى مساهمات الدولة فى رؤوس الأموال للهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تنتجه الدولة من إقراض للغير، وما يتولد عن حيازة الأصول المالية وغيرها من المتحصلات (بدون حصيلة الخصخصة) المتمثلة فى الأقساط المحصلة من القروض والمتحصلات من بيع بعض الأصول المالية .

ومن ثم فإن العجز الكلى للموازنة العامة للدولة هو العجز الذى تسعى الحكومة للبحث عن مصادر لتمويله وتغطيته، وفى هذا الشأن يتعين التفريق بين أمرين هاميين:

أولاً: إن إجمالى التمويل الذى تحتاجه الموازنة العامة لا يقف عند حدود العجز الكلى للموازنة العامة للدولة، وإنما يمتد الأمر إلى البحث عن مصادر تمويل لتغطية أقساط القروض المحلية والخارجية.

ثانياً: أن صافى الاقتراض يمثل الزيادة الحقيقية فى الدين العام المحلى والخارجى، حيث ينبغى أن يستبعد من الاحتياجات التمويلية الجديدة كل من أقساط القروض المحلية والخارجية المسددة بوصفها انتقاص وتخفيض لأرصدة الدين العام عن السنوات السابقة.

٢-٣- العجز الأولى للموازنة

يمثل العجز الأولى فى الموازنة العامة للدولة العجز الكلى للموازنة مطروحا من مدفوعات الفائدة على الدين.

$$\text{العجز الأولى} = \text{العجز الكلى} - \text{الفوائد على الدين}$$

وهو عجز يعكس مدى قدرة الإيرادات العامة على تمويل الإنفاق العام الأولى (وهو عبارة عن الإنفاق العام مطروحا من مدفوعات الفائدة على الدين)، ويظهر هذا العجز الأثر الاقتصادى للمعاملات الحكومية عن طريق تقدير الآثار المترتبة على النفقات والإيرادات العامة بعد استبعاد الفوائد الناتجة عن معاملات حكومية فى سنوات سابقة عن السنة المالية محل التحليل وهذا النوع يشير إلى مدى تأثير الإجراءات المالية الجارية التى تتخذها الحكومة على صافى الدين الحكومى، ومن ثم فهو يكتسب أهمية عند تقييم قابلية استمرار العجز الحكومى، حيث أن ازدياد نسبة العجز الأولى فى الموازنة العامة، مع ثبات العوامل الأخرى، يترجم فى زيادة نسبة الدين العام إلى الناتج والعكس صحيح.^(٩)

⁹ Abdel Khalek, Gouda, and Karima Korayem. 2002. Fiscal policy measures in Egypt: Public

٣- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

يمثل عجز الموازنة العامة للدولة المعضلة الرئيسية التي تعوق مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية على حد سواء، ويأخذ عجز الموازنة اهتماما كبيرا من الحكومات خاصة وإن حجم هذا العجز أصبح ضخماً في كثير من الدول ولا يمثل الرقم المطلق لعجز الموازنة مشكلة في حد ذاته، إذ أن ما يهم في هذا الصدد هو نسبة العجز للنواتج المحلي الاجمالي.

وتختلف طبيعة وأسباب عجز الموازنة العامة للدولة في الدول المتقدمة عنه في الدول النامية بسبب اختلاف الهيكل الاقتصادي لكل منهما، وعلى ذلك فسوف نتناول أهم أسباب عجز الموازنة العامة للدولة مبتدئين بالدول المتقدمة مروراً بالدول النامية لبيان الأسباب المتباينة لعجز الموازنة العامة.

٣-١ - أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في الدول المتقدمة

لم تسلم موازنات الدول المتقدمة من العجز أيضاً مع احتفاظه بطبيعة خاصة ، وذلك لأن اقتصاديات هذه الدول تتمتع بجهاز إنتاجي مرن قادر على الاستجابة السريعة لأي زيادة في الإنفاق العام حيث تتضافر عوامل الإنتاج مجتمعة لمجابهة هذه الزيادة في الإنفاق العام .

فمنذ بداية الستينيات من القرن العشرين ، بدأ العجز يظهر بشكل مستمر في الموازنات العامة للبلدان الصناعية الرأسمالية بشكل دائم في بعض الدول، وشبه دائم في البعض الآخر، ولم يعد العجز يظهر في فترة الكساد ، ويختفي في فترة الراج ، فانفصلت بذلك العلاقة بين حالة العجز والفائض وبين حركة الدورة الاقتصادية ، وأصبح العجز حالة هيكلية لصيقة باقتصاديات هذه البلدان ، وعندئذ لم تعد القضية محصورة في وجود العجز المؤقت ، وإنما في ضخامة هذا العجز وتفاقمه سنة بعد أخرى في كثير من الدول الصناعية (١٠).

والحقيقة أن هذا النمو المتفاقم الذي حدث في عجز الموازنة العامة في البلدان الصناعية والذي استمر حتى النصف الثاني من التسعينيات كان يرجع إلى تأثير أربعة أسباب أساسية، وهي (١١):

- ١) توسع الجهاز الإداري والحكومي بما في ذلك مشروعات القطاع العام، وما واكب ذلك من نمو في حجم العمالة الحكومية ورواتبها.
- ٢) تزايد النفقات العسكرية.
- ٣) زيادة المدفوعات التحويلية التي تميزت بها دولة الرفاة لتمويل الخدمات الاجتماعية ومشروعات التضامن الاجتماعي وإعانات البطالة ومساعدة الفقراء وأصحاب الدخل المنخفض والمحدود.
- ٤) تأثير التضخم.

(١٠) د/ رمزي زكي، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموى ، ص ٨٢،

وسيد البواب، ٢٠٠٠، عجز الموازنة العامة للدولة - مرجع سبق ذكره ص ٣٠ .

(١١) د./ رمزي زكي، المرجع السابق، ص ٨٣-٨٤ .

كما أنه قد أثر أيضاً في نقص الموارد في تلك الدول عامل هام جداً وهو تنامي ظاهرة العولمة ، حيث عانت الكثير من الدول الصناعية من التدهور في إيراداتها، وذلك لتسابق دول العالم لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة فدفع هذه الدول إلى تخفيض الضرائب على هذه الاستثمارات أو إعفاؤها ، لذلك : عمد الكثير من الشركات الصناعية العملاقة إلى نقل مصادر إدارته إلى هذه الدول لكي يستفيد من الإعفاء الضريبي الأمر الذي جعله لا يدفع شيئاً يذكر من الضرائب في بلاده الأصلية.

ومع ذلك فيبقى الفرق قائماً بين عجز الموازنة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية ، ففي الدول المتقدمة يكون عجز الموازنة العامة نتيجة خيار سياسي ، بمعنى إتباع إحدى السياسات الاقتصادية التي تخلق هذا العجز ويكون في مقدور تلك الحكومات دائماً. إذا أرادت أن تزيل هذا العجز أو تخفضه إلى حد كبير ولكنها لا تفعل ذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية.^(١٢)

وعلى ذلك فإن العجز في الدول المتقدمة يتسم بالآتي:

- ١) أن العجز في هذه الدول لم يعد مرتبطاً بحالة الدولة الاقتصادية ينخفض في حالات الانتعاش ويظهر في حالات الكساد.
- ٢) تتمتع تلك الدول بمرونة كافية في الهياكل الإنتاجية الخاصة بها بما يمكنها من السيطرة على عجز الموازنة.
- ٣) أن العجز في الدول المتقدمة يكون نتيجة لإتباع سياسة اقتصادية أو اجتماعية معينة، أو نتيجة لخيار سياسي بحت، وبالتالي فهو عجز منظم يهدف إلى تحقيق أغراض السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- ٤) وجود علاقة بين عجز الميزان الداخلي والخارجي ، أي عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات.

٣-٢- أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في الدول النامية

تختلف طبيعة العجز في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة بسبب اختلاف الهيكل الاقتصادي لكل منهما، فقد كانت رغبة الدول النامية في تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بغرض تحقيق التغيير الهيكلي في بنيتها الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة لمجتمعاتها عاملاً مهماً في لعب الموازنات العامة في الدول النامية دوراً رئيسياً في تحقيق هدف النمو الاقتصادي، فزاد حجم الإنفاق الحكومي فيها زيادة كبيرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع حجم الاعتمادات الحكومية الموجة إلى الاستثمار العام لبناء مشروعات البنية الأساسية وإقامة بعض المشروعات الزراعية والصناعية ومشروعات الطاقة، كما لعبت الموازنة العامة دوراً هاماً في إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل.

^{١٢} د. ميرندا زغلول رزق، يونيو ١٩٩٥، عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة تمويل استثمارات البنية الأساسية في جمهورية مصر العربية - المجلة المصرية للتنمية والتخطيط - معهد التخطيط القومي - ج.م.ع - المجلد لثالث - العدد الأول - ص ١٢٣ ، وأنظر أيضاً : سيد البواب، ٢٠٠٠، عجز الموازنة العامة للدولة - مرجع سابق ص ٢٩.

وعلى ذلك فإن ثورة المالية العامة في الدول النامية لم تكن موجهة للتخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية الدورية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على غرار ما كان عليه الحال بالنسبة للدول المتقدمة، وإنما كانت موجهة في الأساس إلى الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة وتخفيف التبعية الاقتصادية والاعتماد على الذات.

يتضح من العرض السابق أن العجز في الدول النامية يرجع إلى الأسباب التالية: (١٣)

- (١) الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام لدعم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم السلع والخدمات، هذا بالإضافة إلى نفقات خدمات الدين العام الداخلي والخارجي، وما يتطلبه من فوائد وأقساط، هذا بالإضافة إلى عدم رشاده الإنفاق العام حيث يتم استنزاف الموارد العامة دون تحقيق الهدف المطلوب من ورائها أو تحقيقه ولكن بتكلفة مرتفعة.
 - (٢) انخفاض الإيرادات العامة بسبب وجود ضعف في الجهاز الضريبي لهذه الدول ناتج عن التهرب الضريبي وقلة عدد المشروعات بصفة عامة والمسجلة ضريبياً بصفة خاصة، الأمر الذي أضعف الطاقة الضريبية للمجتمع، كما أن تعدد أنواعها وارتفاع معدلاتها يؤدي في النهاية إلى انخفاض الحصيله الضريبية، وارتفاع تكاليف تحصيلها.
 - (٣) تأثير التضخم الناتج عن زيادة النفقات العامة بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الإيرادات وهنا تجدر الإشارة إلى أن التضخم يعتبر في حد ذاته سبباً من أسباب العجز في الموازنة العامة، وإن العجز في الموازنة العامة يؤدي إلى التضخم، أي أن هناك علاقة تبادلية بين عجز الموازنة من ناحية والتضخم من ناحية أخرى.
 - (٤) أن الجهاز الإنتاجي لهذه الدول جهاز ضعيف وجامد لا يستجيب بسهولة للزيادة في الإنفاق العام، حيث أن اقتصاديات الدول النامية اقتصاديات ناشئة وصغيرة الحجم مما يجعلها عرضة للتأثر بالصدمات الخارجية.
 - (٥) تفشى الفساد بين الموظفين الحكوميين في العديد من الدول النامية، مما يؤدي إلى ارتفاع متزايد في الإنفاق الحكومي نتيجة إلى غياب الضوابط المالية الحاكمة للعمليات المالية المرتبطة بالإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية.
 - (٦) التزايد المستمر في أعداد السكان لهذه الدول والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة وبالتالي إلى زيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى حدوث العجز المالي.
- نخلص مما سبق أن العجز في الموازنة العامة في الدول النامية هو عجز هيكلي، لا يمكن مواجهته بسهولة، ولا يستجيب بصورة كافية ومناسبة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، وأن هذا العجز الناتج عن ضعف الجهاز الاقتصادي بصفة عامة أدى إلى إرهاق الإيرادات العامة وأوقفها عند معدلات ثابتة نسبياً ولا تستطيع مجابهة الزيادة في الإنفاق العام .

^{١٣} د. سيد البواب، ٢٠٠٠، عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق ذكره، ص 15-24 .

وقد كان لبعض المؤسسات الاقتصادية الدولية دوراً هاماً في المعالجة الفكرية لموضوع عجز الموازنة، وتقديم بعض الصفات الاقتصادية للتغلب على هذه المشكلة، وكان من أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي، الذي اهتم بمشكلة عجز الموازنة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي (برامج التثبيت الهيكلي) الذي قدمها للعديد من الدول النامية، ويختلف المحتوى التفصيلي لوصفه صندوق النقد الدولي في علاج عجز الموازنة العامة من بلد إلى آخر بحسب تفاوت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيما بينها^(١٤)

وقد حققت هذه الصفات والبرامج بعض النجاحات الملموسة في مجال علاج ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أن ذلك كان على حساب بعض الجوانب الاجتماعية، وقد أخذ عجز الموازنة العامة للدولة اهتماماً كبيراً على مستوى الدول في البحث عن كافة السياسات والسبل المقترحة لعلاج هذا العجز من ناحية وتحقيق التوازن بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى .

ثانياً: مفهوم الضريبة ونشأتها وأهدافها وأنواعها

مقدمة:

تعد الضريبة واحدة من أهم مصادر تمويل الموازنة العامة لأنها تمثل أحد الروافد الهامة للإيرادات التي تستعين بها الدولة لتغطية النفقات، وكذلك وسيلة لاشباع الحاجات العامة حيث تمارس وظائف متعددة اقتصادية واجتماعية.

لقد زادت أهمية الضرائب في العقود الأخيرة باعتبارها تمثل أحد الأدوات السياسية والمالية، ويزداد الاهتمام بالضرائب في مختلف دول العالم ليس في كونها تعد المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وحسب وإنما لأعتبارات من أهمها أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي والتأثير به.

ولضخامة الأموال التي توفرها تعتبر الضريبة من أهم المصادر المالية نظراً لحصتها في هيكله الإيرادات العامة للدولة وقد زادت أهميتها ليس على الصعيد المالي والسياسي وإنما الاجتماعي وأيضاً بسبب الدور الكبير الذي تلعبه في تحقيق الأهداف على مختلف مستويات القطاعات الانتاجية والتمويلية والاستهلاكية والتوزيعية.

نشأة الضريبة:

إن مفهوم الضريبة لم يكن واحد دائماً فعندما لم تكن التجمعات البشرية قد نشأت بعد، لم تكن هناك أي نوع من الضرائب وقد تميز هذا العنصر بان هناك اكتفاء ذاتي وظروف معيشية بسيطة وعدم وجود أي علاقات مشتركة بين الناس وبالتالي فإن الفرص لم تكن مهيأة لوجود الضرائب.

ولكن مع تطور حياة الانسان واستقرار الجماعات البشرية ظهرت الحاجة الماسة الى توفير الأمن الداخلي والخارجي لهذه الجماعات، ووافق ذلك ظهور السلطة التي تعهدت بتوفير الامن والحماية، وبالتالي ظهرت الضرائب

^{١٤} د. سيد البواب، ٢٠٠٠، عجز الموازنة العامة للدولة، مرجع سبق ذكره، ص ١٤١ .

بهدف الاتفاق على احتياجات المجتمعات وكانت السلطة هي الجهة المخولة بجمعها، ومن ذلك نلاحظ أن ظهور الضرائب كان مرافقا لوجود الدولة واستقرار المجتمعات وتطورها.

• تعريف الضريبة

من خلال الاطلاع على مجموعة من الادبيات المحاسبية والقانونية المتعمقة بتعريف الضريبة فان تركيز معظم الباحثين كان يتمحور باتجاه العنصر الذي يعنى إستقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على اشخاص طبيعيين والاعتيايين لقدرتهم التكليفية بطريقة نهائية بلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة وتحقيق الدخل للدولة. والضريبة هي : فريضة تدفع جبرا إلى الدولة وهي غير جزائية وتدفع من القطاع الخاص الى القطاع العام وتقرض بشكل محدد مسبقا بلا مقابل ولتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

• أهداف النظم الضريبية :

- في ضوء ما تقدم يمكن ابراز اهداف النظم الضريبية بما يلي:

- الأهداف المالية

ويكون ذلك من خلال توفير حصيله ضريبية كافية ودائمة يمكن الاعتماد عليها في توفير المتطلبات اللازمة لتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وتحقيق التنمية المطلوبة مع مراعاة أن تكون مصاريف تحصيل الضريبة في ادنى حدودها والتشديد على اهمية التوسع الفني في أعداد المكلفين، وبالتالي توفير ممولين جدد للمحافظة على مقدار الضرائب التي يتم تحصيلها سنويا.

- الأهداف الاجتماعية:-

(١) إعادة توزيع الثروات بين المواطنين، فالمبدأ في فرض الضرائب هو ان الجزء الاكبر منها يقع على عاتق اصحاب الدخل العالية ويصرف في تغطية نفقات الدولة على خدمة الصحة والتعليم وغيرها، ومن المعروف ان أصحاب الدخل المتدنية هم الأكثر إستفادة من الخدمات التي تقدمها الدولة وذلك لأن اصحاب الدخل العالية يلجئون في العادة الى التعليم الخاص والمستشفيات الخاصة، وغيرها من الخدمات المدفوعة الأجر وإذا ما تم إستغلال هذا الهدف بشكل فعال وصحيح فإنه سيعمل على تقليل الفجوة بين أصحاب الدخل العالية وأصحاب الدخل المنخفضة حيث يعمل على الحد من الطبقة في المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى الحد من الكراهية بين الطبقات في المجتمع والتآلف والمحبة.

(٢) الحد من بعض العادات السيئة أو الغير مرغوبة في المجتمع، ومثال ذلك فرض الضرائب العالية على نوع من العادات السيئة مثل التدخين والمسكرات وبعض السلع الترفيهية وبالتالي محاولة التقليل من أثارها السلبية قدر الامكان.

(٣) تنظيم النسل في المجتمع : في المجتمعات التي تعاني من الكثافة السكانية العالية يتم فرض الضرائب على كل طفل بعد عدد من الاطفال للمكلف الواحد، ويتم منح إعفاء ضريبي على كل طفل في الاسرة في الدول التي تعمل على تشجيع النسل.

الأهداف الاقتصادية:-

(١) العمل على تشجيع الصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الخارجية، فقد تلجأ بعض الدول الى حماية بعض الصناعات المحمية التي قد لا تكون قادرة على منافسة الصناعات المستوردة عن طريق فرض الضرائب على السلع المستوردة وهذا بدوره يعمل على رفع سعر السلع المستوردة ويؤدي بالتالي الى خلق ظروف منافسة افضل للسلع المصنعة محليا.

(٢) توجيه استثمارات محلية الى بعض القطاعات المرغوب بها اذا ارتأت الدولة الى ضرورة الحاجة لتشجيع قطاع معين فأنها تلجأ الى اعفائها بالكامل من الضريبة، او تخفيض نسبة الضريبة المفروضة عليها، وهذا بدوره يعمل على تحفيز الاستثمار بهذا القطاع، لأن الغاء الضريبة او تخفيضها يعمل على زيادة العائد الذي يحصل عليها المستثمر.

(٣) وسيلة لتشجيع النشاط الاقتصادي ان الضريبة قد تكون احد الادوات الهامة التي تلجأ اليها الدولة لتنشيط الاقتصاد في كل من حالة التضخم والانكماش ففي حالة التضخم والذي قد يؤدي اسبابها الى ارتفاع السيولة المتوفرة بين ايدي المواطنين تلجأ الدولة الى زيادة نسبة الضريبة المفروضة على مواطنيها، وهذا بدوره يؤدي الى امتصاص جزء من تلك السيولة وبالتالي العمل على الحد من المشكلة، اما في حالة انكماش والذي يتمثل في الركود الاقتصادي وإنخفاض الطلب على السلع والخدمات فأن الدولة قد تلجأ في هذه الحالة الى خفض نسبة الضريبة على المواطنين وهذا بدوره يعمل على زيادة الانفاق وبالتالي تنشيط الحركة الاقتصادية، كما ان الضريبة تساهم بأيجاد الاستثمارات عن طريق خطط التنمية التي يتم تطبيقها، وبالتالي التخفيف من البطالة.

(٤) وسيلة لتحسين المركز المالي وزيادة حجم الاستثمارات حيث يمكن بواسطة التأثير على نسبة الضريبة بأتجاه معين توجه الشركات الى زيادة رأس المال المستثمر في مشروع والتاثير بالتالي على موجودات المنشأة ويظهر ذلك بشكل عند تخفيض نسبة الضرائب، في دراسة قام بها mach graem ، ظهر إن إصلاح نسبة ضريبة دخل شركات في امريكا عام ١٩٨٧ م عن طريق تخفيضها أدى إلى قيام الشركات بزيادة الانفاق الرأسمالي للمساهمة في زيادة الاستثمارات، وزيادة على ذلك ادى الى زيادة الاستثمارات وزيادة الربحية مع أخذ صافي القيمة الحالية للنقود بالأعتبار^(١٥)

• أنواع الضرائب:-

أ- الضريبة الوحيدة :

حيث تفرض الدولة نوع واحد فقط من الضرائب تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التي تسعى لها، كأن تفرض ضريبة المبيعات بنسبة محددة على مشتريات كل المواطنين والمقيمين دون أن يكون هناك نوع آخر يفرض بشكل خاص.

^{١٥} هشام محمد صفوت : الموازنة العامة والسياسات المالية ، جامعة بغداد ، ٦٣

ب- الضريبة المتعددة :

حيث تفرض عدة أنواع من الضرائب مثل فرض ضريبة المبيعات على مبيعات الشركات والمؤسسات، وضريبة دخل على الأرباح الناتجة من الاستثمار، وضريبة مستحقات على الأبنية والأراضي بشكل مستقل في الدولة الواحدة لكل ضريبة عن الأخرى

ج - الضريبة على الاشخاص:

يقصد بها أن يكون الانسان ذاته هو محل الضريبة أو وعاء الضريبة فتفرض على الأشخاص بحكم وجودهم في إقليم الدولة بغض النظر عن امتلاكهم للثروة، حيث يعتبر الشخص نفسه وعاء للضريبة.

د - الضريبة على الأموال:

تنقسم الى:

١. الضرائب على رأس المال

راس المال ويقصد به في المفهوم الاقتصادي القيمة التي يمتلكها الفرد من ثروة وتكون هذه الضريبة اما على الثروة نفسها أو ما يطرأ عليها من زيادة أو تصرف فيها.

٢. الضرائب على الدخل

الدخل هو كل ما يحصل عليه الفرد بصورة دورية منتظمة على نحو مستمر من مصدر معين وباخذ صورة نقدية كقاعدة عامة.

هـ - الضرائب المباشرة:

تعتبر الضرائب مباشرة اذا كان دافع الضريبة لا يستطيع نقل عبئها الى غيره فهو الشخص المقصود بفرضها من قبل المشرع مثل ضريبة الدخل على الرواتب والأجور، فهي تفرض إذا تحقق دخل منها ولا يستطيع ان يحمل عبئها الى شخص آخر.

و - الضرائب غير المباشرة:

وهنا يستطيع دافع الضرائب نقل عبئها إلى شخص آخر، ويمكن أن يكون قصد المشرع في فرضها هو الشخص الذي يتحملها في النياية ومثالها ضريبة المبيعات حيث يدفعها الناس ويتم تحميلها إلى المستهلك ويعد تقسيم الضرائب الى مباشرة وغير مباشرة من أهم تقسيمات الضرائب على الاطلاق فهناك شبه اجتماع بين الكتاب الاقتصاديين على ان الضرائب المباشرة هي الضرائب على الدخل والثروة بينما الضرائب الغير مباشرة ضرائب على التداول والانفاق، وقد اقترح الفقه المالي عدة معايير للفرقة بين نوعي الضرائب تتمثل في معايير رئيسية:-

جدول رقم (١) معايير رئيسية للفرقة بين نوعي الضرائب

المعيار	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
القانوني يستند هذا المعيار الى التنظيم الفني للحصول	تحصل بناء على جداول اسمية	لاتحصل بناء على جداول اسمية ولكن على الواقع المؤدية قانونا الى فرضها كواقعة انتاج السلعة بالنسبة لضريبة الإنتاج
الاقتصادي	اذا كان المكلف بها قانونا هو الذي يتحمل عبئها الضريبي بصورة نهائية، ولايمكنه التخلص منها أو نقل عبئها الى شخص اخر تربطه به علاقة اقتصادية	اذا كان المكلف القانوني يمكنه ان ينقل عبئها الى شخص اخر تربط به علاقة اقتصادية ويسمى هذا الأخير بالمكلف الفعلي
الثبات والاستقرار يقصد بهذا المعيار مدى ثبات واستقرار المادة الخاضعة للضريبة	اذا كان محل الضريبة يتميز بالثبات والاستقرار كالضريبة العقارية أو الضريبة العامة على الايراد	اذا كان محلها تصرفات عرضية متقطعة كالاستيراد او استهلاك بعض السلع أي على التداول والاتفاق.

ثالثا: الضريبة على القيمة المضافة "النشأة والانتشار والمزايا والعيوب

تمهيد

انطلاقا من شيوع الضريبة على القيمة المضافة في أكثر من ١٥٠ دولة، ومن تكاثر توصيات خبراء الضرائب والمالية العامة بتطبيق هذه الضريبة في مصر، ومن تكرار اعلان وزارة المالية عن عزمها على إحلال الضريبة على القيمة المضافة محل الضريبة العامة على المبيعات.

والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية قامت بعد سنوات قليلة من التطبيق الكامل للضريبة على المبيعات اعتبارا من السنة المالية ٢٠٠٢، انها بصدد دراسة تحويل هذه الضريبة إلى ضريبة على القيمة المضافة، وقد تجدد الحديث بعد فترة وجيزة من قيام ثورة يناير ٢٠١١ عن وجوب الانتقال الى نظام الضريبة على القيمة المضافة وذلك بمناسبة رغبة الحكومة في الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي،

وبمناسبة ما يستتبع هذه الرغبة من ضرورة التقدم ببرنامح للإصلاح المالي والاقتصادي، ذلك أن صندوق النقد الدولي معروف بتحمسه الشديد للضريبة على القيمة المضافة وبانه يميل الى دفع الحكومات التي تطلب الاقتراض منه الى تضمين التحول الى هذه الضريبة في خطابات النوايا التي تقدمها للصندوق.

وبالرغم من تطبيقها في معظم دول العالم، الا أنها تعد من الضرائب الأكثر تأثيراً على قدرة المواطن في الوصول لاحتياجاته الأساسية بالإضافة إلى ذلك، فـضريبة القيمة المضافة لا تؤثر فقط على الأسر الأكثر احتياجاً، وذلك لأنها عادة ما تتطوي على إعفاءات للسلع الأساسية، بل تؤثر على الأسر ذات الدخل المتوسطة، حيث تدفعهم للدخول في الفقر.

النشأة والانتشار:-

ترجع فكرة الضريبة على القيمة المضافة الى العشرينات من القرن الماضي، حيث نادى بها آنذاك رجل الاعمال الألماني فون سيمينز، كما جرت محاولات أولية لفرضها في فرنسا عام ١٩٤٨ ولكن البداية الحقيقية لتطبيقها كانت في عام ١٩٥٤ عندما قامت فرنسا باحلال هذه الضريبة محل الضريبة على رقم الاعمال وقد شهدت هذه الضريبة انتشارا سريعا في عدد كبير من دول العالم، خاصة منذ تبنى دول الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC) لهذه الضريبة في عام ١٩٦٧ فقد امتد النطاق الجغرافي لتطبيق الضريبة على القيمة المضافة ليشمل الكثير من الدول المتقدمة والنامية

ومنذ التسعينيات من القرن الماضي قامت دول شرق أوروبا والدول التي انبثقت عن الاتحاد السوفياتي السابق بفرض ضريبة القيمة المضافة كما تعددت الدول النامية التي تطبق ضريبة القيمة المضافة في آسيا (بما في ذلك دول كبيرة مثل الهند والصين) وفي أفريقيا وفي أمريكا اللاتينية وحسب تقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن عدد الدول التي كانت تطبق الضريبة على القيمة المضافة في عام ٢٠١١ قد بلغ نحو ١٥٤ دولة بما في ذلك جميع دول (OECD) عدا دولة واحدة وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي ما زالت تتمسك بتطبيق الضريبة على مبيعات التجزئة (RST).

ومن أهم العوامل التي ساعدت على انتشار الضريبة على القيمة المضافة برامج التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على ترويجها في الدول النامية منذ ثمانينيات القرن الماضي، كما عملت ظاهرة العولمة وما رافقها من تحرير للتجارة الدولية وتخفيض ملموس للضرائب الجمركية على تحول الكثير من الدول الى ضريبة القيمة المضافة على أمل أن تعوض حصيلتها النقص المتحقق في حصيلة الضرائب الجمركية.

مزايا تطبيق الضريبة على القيمة المضافة:-

- (١) تساعد في تشجيع الادخار ومن ثم تشجيع كل من الاستثمار والنمو الاقتصادي والسبب في ذلك هو أن ضريبة القيمة المضافة تصيب الاستهلاك، ولا تصيب الدخل كله، وهو ما يجعل المدخرات بمنأى عن هذه الضريبة، ويحفز بالتالي على زيادتها، ومن ثم زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي.
- (٢) ضريبة القيمة المضافة تتفادى الازدواج أو التراكم الضريبي المصاحب لبعض الضرائب الأخرى مثل الضريبة على رقم الاعمال، وذلك بفضل الية استرداد الضريبة على المدخلات ومع ذلك قد تصاحب ظاهرة التراكم الضريبي بعض تطبيقات ضريبة القيمة المضافة كما في حالة فرض ضريبة القيمة المضافة على قيمة الواردات شاملة الضريبة الجمركية وحالة استخدام سلعة معفاة

- (٣) توفر ضريبة القيمة المضافة موارد كبيرة ومستقرة بفضل اتساع قاعدتها وتعدد مراحل تحصيلها ولكن يتعين ملاحظة أن فرص تحقق هذه الميزة تضيق مع انكماش قاعدة هذه الضريبة ومع تزايد الإعفاءات ومع التوسع في تطبيق الأسعار المخفضة للضريبة
- (٤) يحد أسلوب تطبيق ضريبة القيمة المضافة من فرص فقدان الحكومة لجانب كبير من إيراداتها، ويحد أيضا من فرص التهرب من سدادها فمن جهة أولى، نظرا لتحصيل ضريبة القيمة المضافة في كل مراحل انتاج وتداول السلعة، فانه اذا فقدت الضريبة في مرحلة فإنها قد تجمع في المراحل الأخرى وذلك على خلاف الضريبة ذات المرحلة الواحدة كضريبة مبيعات التجزئة والتي تتعرض للفقدان بالكامل عند التهرب من دفعها ومن جهة ثانية فأن ضريبة القيمة المضافة تتصف بخاصية الرقابة الذاتية حيث أنه لكي يسترد البائع ما سبق له سداده من ضريبة القيمة المضافة على مدخلاته، يلزم أن يحصل هذه الضريبة على مبيعاته
- (٥) نظرا لفرض ضريبة القيمة المضافة على الواردات وتطبيقها بالسعر صفر على الصادرات هنا تتوفر الفرصة لضمان تنافس الواردات مع المنتجات المحلية التي تخضع للضريبة ذاتها على نحو عادل أو متكافئ، وكذلك لتشجيع الصادرات وهو ما يساعد في تحسين الميزان التجاري.
- (٦) تكلفة إدارة وتحصيل ضريبة القيمة المضافة أقل من تكلفة غيرها من الضرائب بما في ذلك الضرائب المباشرة ولكن ينبغي ملاحظة أن إدارة ضريبة القيمة المضافة تتعقد وتكلفتها تزداد مع كثرة الإعفاءات من الضريبة ومع التعدد الكبير في أسعارها وكذلك مع انخفاض حد التسجيل.

عيوب تطبيق الضريبة على القيمة المضافة:-

١. يعاب على ضريبة القيمة المضافة أنها ضريبة ذات أثر تراجعى (regressive) فهذه الضريبة تتصب على الاستهلاك في نهاية المطاف ومن المعروف أن ميل الفرد للاستهلاك يتجه للانخفاض مع ارتفاع مستوى دخله، بمعنى أن الأقل دخلا ينفقون على الاستهلاك نسبة أكبر من دخولهم بالقياس الى الأعلى دخلا
٢. صعوبة تطبيقها على بعض القطاعات كالزراعة والاسكان والخدمات المالية والقطاع غير النظامى ويرجع ذلك الى صعوبة تقدير القيمة المضافة أو الى العقوبات التى تواجه الادارة الضريبية وترفع من كلفة ادارة ضريبة القيمة المضافة خاصة فى القطاعات التى تكثر بها المنشآت الصغيرة والانشطة غير النظامية.
٣. وتتنقد ضريبة القيمة المضافة بدعوى أنها ذات أثر تضخمى ولكن هذا الانتقاد مردود عليه بأن الخبرات الدولية لا تؤكد وجود هذا الاثر فى معظم الحالات، وبأنه عندما يتحقق هذا الاثر فى بعض الحالات فمن الشائع أن يكون أثر الضريبة فى رفع سعر السلعة أو الخدمة لمرة واحدة كما أن هذا الاثر يتوزع على مدى زمنى، وقد يستوعب جانب منه من خلال الانخفاض فى هوامش ربح المنتجين والموزعين بل ان بعض الآراء تذهب الى أنه على المدى الطويل قد يحد فرض ضريبة القيمة المضافة من الاتجاهات التضخمية وذلك لكونها ضريبة محفزة على الادخار وربما يرجع ما ينسبه البعض من أثر تضخمى ل ضريبة القيمة المضافة الى أن بعض الدول قد فرضت هذه الضريبة فى أوقات كانت اقتصاداتها تشهد اتجاهات تضخمية أصلا وهو ما أدى الى عدم القدرة على عزل الاثر السعري ل ضريبة القيمة المضافة وتحديد حجمه بدقة وعموما ينصح بتجنب ادخال هذه الضريبة فى فترات التضخم.

٤. ويأخذ البعض على ضريبة القيمة المضافة ارتفاع كلفة ادارتها، وكذلك ارتفاع كلفة الامتثال الضريبي (compliance tax)، وهو ما يؤدي في نظرهم الى زيادة فرص النصب والغش (fraud) والتهرب من الضريبة.

صدر قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ باصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة والذي نص في مادته الثانية "يلغى قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١، كما يلغى كل نص يتعارض مع احكام هذا القانون، ٠٠٠ الخ".

وفيما يلي مقارنة تفصيلية بين ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة.

جدول رقم (٢) مقارنة تفصيلية بين ضريبة المبيعات والضريبة على القيمة المضافة

الضريبة على القيمة المضافة	الضريبة على المبيعات
ضريبة ذات نطاق أوسع تمتد إلى مؤدي الخدمة	ضريبة محددة النطاق بسلع وخدمات معينة
يتم إلغاء الإعفاءات الخاصة ويتم منح إعفاءات جديدة	تمنح إعفاءات واسعة لاسيما في قطاع الخدمات
يخضع بسعر صفر % كل من: السلع المصدرة للخارج والسلع المشتراة للاستخدام خارج البلاد بالإضافة إلى خدمات الإصلاح والصيانة التي تتم على السلع المستوردة بنظام الإفراج المؤقت	السلع والخدمات المصدرة فقط تخضع بسعر صفر %
نطاق أوسع لخصم الضريبة السابق سدادها على المدخلات، مع أحقية استرداد الضريبة كما في ضريبة المبيعات	خصم الضريبة السابق سدادها على المدخلات محدود مع أحقية استرداد الضريبة في حالات خاصة
الإطار العام للالتزام بالقانون:	الإطار العام للالتزام بالقانون:
١ - حد تسجيل مرتفع ليعفي شريحة أكبر من التسجيل في مصلحة الضرائب، بالإضافة إلى إمكانية التسجيل الطوعي	١ - حد تسجيل منخفض جدا يسمح بدخول شرائح كبيرة من التجار والمنتجين ومؤديي الخدمة
٢ - فترة التقادم للاحتفاظ بالمستندات ٥ سنوات	٢ - فترة التقادم للاحتفاظ بالمستندات ٣ سنوات
٣ - إمكانية تطبيق نظام التكلفة العكسي عند شراء الخدمات من الخارج	٣ - عدم إمكانية تطبيق نظام التكلفة العكسي عند شراء خدمات من الخارج

رابعاً : تحليل تطور المصروفات والإيرادات العامة :-

يعتبر اصلاح هيكل المصروفات العامة ركيزة اساسية للاصلاح الاقتصادي والمالي لضمان تحقيق المستهدفات المالية على المدى المتوسط وأهمها الوصول بدين أجهزة الموازنة لمعدل لا يتعدى ٨٠% من الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ بالإضافة الى ضمان استدامة تحقيق فائض اولى يبلغ نحو ٢% من الناتج

المحلى، وفي هذا الاطار يتم اعداد تقديرات الموازنة على اساس استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن الايرادات العامة وهو امر ضرورى لتحقيق الضبط المالى المستهدف ولخفض معدلات الدين العام بالاضافة الى زيادة الاتفاق الاستثمارى القادر على المساهمة فى تحقيق النمو وخلق فرص عمل حقيقية.

بالجدول رقم(٣) الصورة الاجمالية للموازنة العامة للدولة

خلال الفترة من (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٧/٢٠١٨) القيمة بالمليار جنية

البيان	فعليات									
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
# الايرادات	٢٢١.٤	٢٨٢.٥	٢٦٨	٢٦٥.٢	٣٠٣.٦	٣٥٠.٢	٤٥٧	٤٦٥.٢	٤٩١.٤	٦٥٩.٢
- الضرائب	١٣٧.١	١٦٣.٢	١٧٠.٤	١٩٢	٢٠٧.٤	٢٥١	٢٦٠	٣٠٦	٣٥٢.٣	٤٦٢
- المنح	١.٥	٨	٤.٣	٢.٣	١٠.١	٥.٢	٩٦	٢٥.٤	٣.٥	١٧.٧
- الايرادات الأخرى	٨٢.٨	١١١.٣	٩٣.٣	٧٠.٩	٨٦.١	٩٤	١٠١	١٣٣.٨	١٣٥.٦	١٧٩.٥
# المصروفات	٢٨٢.٣	٣٥١.٥	٣٦٥.٩	٤٠١.٩	٤٧٠.٩	٥٨٨.٢	٧٠١.٥	٧٣٣.٤	٨١٧.٨	١٠٣١.٩
العجز (الفائض) النقدي	٦٠.٩	٦٨.٩	٩٧.٨	١٣٦.٦	١٦٧.٤	٢٣٧.٨	٢٤٤.٧	٢٦٨.١	٣٢٦.٣	٣٧٢.٧
# صافي حيازة الأصول المالية	٠.٢	٢.٨	٠.٢	٢.١-	٠.٧-	١.٩	١٠.٧	١١.٣	١٣.١	٦.٨
العجز الكلى	٦١.١	٧١.٧	٩٨	١٣٤.٥	١٦٦.٧	٢٣٩.٧	٢٥٥.٤	٢٧٩.٤	٣٣٩.٤	٣٧٩.٥
الناتج المحلى الإجمالى	٨٩٥.٥	١,٠٤٢,٢	١,٢٠٦,٧	١,٣٧١,٨	١,٥٧٥.٥	١,٧٥٣.٣	١,٩٩٨	٢,٤٣١.١	٢,٧٠٩	٣,٤٧٦.١
نسبة الإيرادات الى الناتج المحلى	%٢٤.٧٢	%٢٧.١١	%٢٢.٢٢	%١٩.٣٤	%١٩.٣٠	%٢٠	%٢٢.٩٠	%١٩.١٠	%١٨.١٠	%١٩
نسبة الضرائب الى الناتج المحلى	%١٥.٣٠	%١٥.٧٠	%١٤.١٠	%١٤	%١٣.٢٠	%١٤.٣٠	%١٣	%١٢.٦٠	%١٣	%١٣.٣٠
نسبة الضرائب الى الايرادات	%٦١.٩٠	%٥٧.٨٠	%٦٣.٦٠	%٧٢.٤٠	%٦٨.٣٠	%٧١.٧٠	%٥٦.٩٠	%٦٥.٨٠	%٧١.٧٠	%٧٠.١٠
نسبة المصروفات الى الناتج المحلى	%٣١.٥٢	%٣٣.٧٣	%٣٠.٣٣	%٢٩.٢٩	%٣٠.٠٠	%٣٣.٦٠	%٣٥.١٠	%٣٠.٢٠	%٣٠.٢٠	%٢٩.٧٠
نسبة الضرائب الى المصروفات	%٤٩	%٤٦	%٤٧	%٤٨	%٤٤	%٤٣	%٣٧	%٤٢	%٤٣	%٤٥
نسبة العجز (فائض) النقدي الى الناتج المحلى	%٦.٨٠	%٦.٦٢	%٨.١١	%١٠	%١٠	%١٣.٦٠	%١٢.٢٠	%١١	%١٢	%١٠.٧٠
نسبة العجز الكلى الى الناتج المحلى	%٦.٨٣	%٦.٨٩	%٨.١٢	%٩.٨٠	%١٠.٦٠	%١٣.٧٠	%١٢.٨٠	%١١.٥٠	%١٢.٥٠	%١٠.٩٠
معدل التضخم	%١٨.٣٠	%١١.٨٠	%١١.١٠	%١٠.١٠	%٧.١٠	%٩.٥٠	%١٠.١٠	%١٠.٤٠	%١٣.٨٠	%٢٩.٥٠

المصدر: وزارة المالية، أعداد مختلفة من ختاميات الموازنة العامة للدولة.

تطور الإنفاق العام:

وتتمثل المصروفات في الموازنة العامة للدولة في الأجور، وشراء المستلزمات من سلع وخدمات، وفوائد القروض، والدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، والمصروفات الأخرى، وشراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة المصروفات اتجه خلال الفترة من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى التزايد كرقم مطلق، إلا أنه بالنظر إلى نسبة المصروفات للناتج المحلي الإجمالي نجد أن نسبة المصروفات قد تذبذبت خلال الفترة من العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث تراوحت بين نسبة ٣٠% إلى ٣٣.٦% من الناتج المحلي الإجمالي وقد وصلت إلى أعلى نسبة لها في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ لتبلغ ٣٥.٦% من الناتج المحلي الإجمالي ثم اتجهت نسبة المصروفات بعد ذلك إلى الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ ليحقق نسبة ٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت نحو ١٢٤٤.١ مليار جنيه.

ومن ثم يتضح أن تركز معظم الزيادة في الإنفاق الحكومي على المصروفات الجارية والتي لا تسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، لاسيما مع تقلص الإنفاق الاستثماري الحكومي والخاص وهو ما صاحبه زيادة كبيرة في حجم ونسبة الإنفاق الجاري على الأجور وتعويضات العاملين، والفوائد وكذلك بند الدعم والذي يمثل ما يقرب من نحو ٧٨.٣% من إجمالي المصروفات العامة، وهي مجالات إنفاق لا تساهم في تحقيق زيادة حجم الإنتاج ولا القدرة الإنتاجية المستقبلية للاقتصاد المصري، مما يعرض من مخاطرها التضخمية ويبرز عدم رشادة الإنفاق العام حيث يتم استنزاف الموارد العامة دون تحقيق الهدف المطلوب من ورائها أو تحقيقه ولكن بتكلفة مرتفعة وذلك يرجع لما يلي.

تطور الإيرادات العامة :

يتضح من الجدول السابق أن قيمة الإيرادات الضريبية تأخذ اتجاهها تصاعدياً طوال فترة الدراسة ، وذلك على الرغم من تباين الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية خلال تلك الفترة .فقد تضاعفت قيمة هذه الإيرادات بأكثر من أربعة أضعاف خلال فترة الدراسة ولم تختلف نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي كثيراً فقد وصلت إلى أعلى نسبة لها عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (١٥.٧%) بينما كانت أقل نسبة لها في عام ٢٠١٤/٢٠١٥ (١٢.٦%)،

وحيث كان يعاني الاقتصاد المصري من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي التي كانت لا تتعدى ٥% سنوياً .وتشير المؤشرات السابقة إلى انخفاض نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي الإجمالي عن مثيلتها في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء ، حيث تبلغ هذه النسبة في جنوب إفريقيا (٢٦%) وتركيا (٢٠.٦%) والبرازيل (١٥.٣%) والدنمارك (٤٨%) وانجلترا (٣٥%) وفرنسا (٤٣%) والولايات المتحدة الأمريكية (٢٥%).

- ويوضح هذا المؤشر ضعف دور الضرائب بصفة عامة في كل من النمو وتوزيع الدخل وذلك على الرغم من وصول الإيرادات الضريبية إلى نحو ٧٦.٦% من اجمالي الإيرادات العامة عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ويرجع ذلك الى:
- أ - تقلب الحصيلة الضريبية نتيجة لزيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي، والذي يحقق المشتغلون فيه دخلاً عالية لا تخضع للضرائب.
- ب - وجود ظاهرة التهرب الضريبي، فغموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها تؤدي دورا كبيرا في تشجيع التهرب الضريبي سواء أكان تهربا كلياً أم جزئياً.
- ج- جمود النظام الضريبي وعدم تطويره لخدمة أهداف التنمية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الموارد السيادية للدولة.
- د- مشكلة المتأخرات الضريبية المستحقة للحكومة لدى الجهات المختلفة.

كما يتضح من الجدول السابق زيادة مصروفات الموازنة العامة للدولة بالاسعار الجارية من ٢٨٢.٣ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الى ١٢٤٤.١ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٩٦٢.١ مليار جنيه ونسبة نمو سنوى في المتوسط ٨٧%، في حين أن الإيرادات قد زادت خلال نفس الفترة بمبلغ ٥٩٩.٧ مليار جنيه ونسبة نمو سنوى في المتوسط ٥٤% أى اقل من معدل نمو المصروفات.

وكما أن متوسط نسبة تغطية الإيرادات الى المصروفات خلال نفس الفترة قد بلغت ٦٧%، وبمقارنة ذلك بالاسعار الثابتة نجد انه قد زادت مصروفات الموازنة العامة للدولة بالأسعار الثابتة من ٢٨٢.٣ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠٠٧/٢٠٠٨ الى ٦٢٣.١ مليار جنيه في السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨ بزيادة قدرها ٣٤٠.٨ مليار جنيه ونسبة نمو سنوي في المتوسط ٣١% في حين أن الإيرادات قد زادت بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة بمبلغ ٢٧٠ مليار جنيه ونسبة نمو سنوي في المتوسط ٢٤.٥% كما أن متوسط نسبة تغطية الإيرادات الى المصروفات بالأسعار الثابتة خلال نفس الفترة قد بلغت ٨٩%.

وهذا يعنى أن معدلات التضخم اثرت على تراجع نسبة تغطية الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة للنفقات العامة من نسبة ٨٩% بلاسعار الثابتة الى نسبة ٦٧% بالاسعار الجارية. وهذا يعنى أن معدلات التضخم اثرت على تراجع نسبة تغطية الإيرادات العامة بالأسعار الثابتة للنفقات العامة ما أدى الى زيادة العجز الكلى للموازنة العامة للدولة خلال ذات الفترة.

تطور عجز الموازنة

ويتضح من الجدول السابق أن العجز الكلى للموازنة العامة للدولة اتجه خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى التزايد كرقم مطلق، إلا أنه بالنظر إلى نسبة العجز للنواتج المحلى الإجمالى نجد أن عجز الموازنة العامة تفاقم بشكل كبير خلال الفترة من العام المالى ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حتى العام المالى ٢٠١٢/٢٠١٣ حيث بلغ نسبة ٦.٨٣% من الناتج المحلى الإجمالى فى العام المالى ٢٠١٧/٢٠٠٧ مقارنة بنحو ١٣.٧% من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وهو أعلى قيمة له خلال فترة الدراسة.

وحيث شهدت تلك الفترة صدور بعض التشريعات الخاصة بالجوانب الاجتماعية التي تمس حياة الغالبية العظمى من المواطنين والتي تؤدي إلى زيادة النفقات الخاصة بالأجور وتعويضات العاملين (تثبيت عمالة مؤقتة، إقرار علاوة حد ادنى، تقرير حافظ أداء للمعلمين وتحسين أحوال الأئمة والوعاظ، تحسين كادر هيئة الشرطة، إقرار بدل جامعة لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات) هذا بالإضافة إلى ما شهده الاقتصاد المصري خلال هذه الفترة من عدم الاستقرار السياسي، والإضرابات العمالية المتكررة، والتي أدت إلى تراجع النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص تراجعاً كبيراً وشهد النشاط الاقتصادي تباطؤ ملحوظ، كما شهدت تلك الفترة تراجعاً في معدلات النمو من ٥,١% في عام ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى ٢,١% في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣، وانخفاض في الاحتياطيات الدولية واتساع في الفجوة التمويلية والتي تعكس بشكل واضح الارتفاع المتتابع في أسعار الفائدة المحلية،

ثم اتجة بعد ذلك الى الانخفاض حتى وصل الى نسبة ١١.٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٤/٢٠١٥ ثم اتجة مرة أخرى الى الارتفاع ليحقق نسبة ١٢.٥% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ثم اتجة بعد ذلك الى الانخفاض بشكل ملحوظ حتى وصل الى ٩.٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٧/٢٠١٨ حيث شهدت تلك الفترة صدور بعض تشريعات تستهدف تنمية الإيرادات العامة مثل تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة وترشيد استخدام الدعم (السلع التموينية، المواد البترولية).

ويوضح الجدول التالي تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة^(١٦)

الجدول رقم (٤) تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة المبلغ بالمليون جنيه

السنوات المالية	الفعليات
٢٠١٢ / ٢٠١١	٢٠٧,٤١٠
٢٠١٣ / ٢٠١٢	٢٥١,١١٩
٢٠١٤ / ٢٠١٣	٢٦٠,٢٨٨
٢٠١٥ / ٢٠١٤	٣٠٥,٩٥٧
٢٠١٦ / ٢٠١٥	٣٥٢,٣١٥
٢٠١٧ / ٢٠١٦	٤٦٢,٠٠٧
٢٠١٨ / ٢٠١٧	٦٢٩,٣٠٢
٢٠١٩ / ٢٠١٨	٧٥٩,٩٤٨

^{١٦} المصدر : وزارة المالية، أعداد مختلفة من ختاميات الموازنة العامة للدولة.

يتضح من الجدول السابق أن الحصيلة الضريبية تشهد زيادة عام بعد عام ويعكس ذلك فى الأساس مجهودات توسيع القاعدة الضريبية بالإضافة الى تطبيق اجراءات هيكلية للإصلاح المؤسسي للمنظومة الضريبية فى مصر .

ويوضح الشكل التالي تطور حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة على مكونات الضرائب



شكل رقم (١) حصيلة الايرادات الضريبية في مصر

ومع استمرار جهود وزارة المالية ومصالحة الضرائب المصرية لتطوير الاداء وزيادة القدرة على تحقيق إيرادات اضافية بشكل سليم، فمن المتوقع أن تنمو حصيلة ضريبة القيمة المضافة على كافة السلع والخدمات في العام المالي الحالي بنسبة تتراوح ما بين ١٣، ١٤% عن العام المالي السابق، وذلك في ضوء تحسين كفاءة التحصيل الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال التطبيق الكامل لقانون القيمة المضافة.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

كشفت نتائج البحث أن ضريبة القيمة المضافة لها فائدة كبيرة للاقتصاد المصرى وهذا يمكن أن يفهم من خلال ماتم عرضه فى هذا البحث، مما يدل على أن الضريبة على القيمة المضافة هى ذات دلالة على الإيرادات الضريبية فى مصر وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادى والتنمية، وأنها يجب أن تكون قادرة على توليد ما يكفى من الإيرادات لقاء مع تحديات النفقات لها فى المدى الطويل من خلال توفير المرافق الاجتماعية والتكاليف الجارية للحكومة مع ضرورة إصلاح المنظومة الضريبية والتى ستعكس نتائجها إيجابياً على عجز الموازنة العامة للدولة وتحقيق أهداف الدولة من حيث الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

١. حيث اتضح لنا من خلال السرد والتحليل ان هناك مجموعه من الايجابيات والسلبيات للضريبة على القيمة المضافة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو المالية أو الإدارية والتنظيمية، واتضح لنا ايضا ان هناك مجموعه من الدواعى لتطبيق تلك الضريبة فى مصر منها على سبيل المثال : ١ . الحاجة الملحة لزيادة الإيرادات لاحتواء العجز المرتفع والمتزايد فى الموازنة العامة للدولة. ٢. زيادة الإيرادات نظرا لتراجع حصيللة الضريبة العامة على المبيعات خلال الست سنوات الأخيرة كنسبة من الإيرادات الضريبية، كنسبة من الضرائب على السلع والخدمات. ٣. الحاجة الى زيادة الإيرادات من خلال توسعة الوعاء الضريبي.

٢. حيث اتضح لنا انه منذ صدور قانون ضريبة المبيعات فى مايو ١٩٩١ وخلال العشرين عاما التالية لتاريخ تطبيق هذا القانون تم اجراء العديد من التعديلات علي القانون وذلك لتلافي تشوهات ومشكلات تطبيقه ورغم كل ذلك ممكن القول إن القانون بوضعه الحالي أقرب إلي الضريبة علي القيمة المضافة ولا يحتاج لتحقيق ذلك إلا بعض التعديلات لهذا القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ليصبح قانون ضريبة علي القيمة المضافة مكتملا الأركان، وذلك بدلا من اعداد قانون جديد لضريبة القيمة المضافة.. حيث إن تعديل القانون الحالي له ميزات منها تقبل المجتمع بهذه التعديلات بسهولة ويسر دون الادعاء بأن الدولة قررت ضريبة جديدة تثقل به عاتق المواطن والمستثمر، كذلك وجود جهاز ضريبي متمرس علي تطبيق هذه الضريبة ولديه خبرة متراكمة لحل مشكلات التطبيق مر بها خلال العشرين عاما الماضية وله رصيد من التعليمات والمنشورات

٣. ألمانيا أول دولة بدأت فرض ضريبة القيمة المضافة فى ١٩١٩م، وفرضت فرنسا نوعا من الضريبة تحت اسم "الضرائب الداعمة للرسوم" فى ١٩٣٧م، وفى ١٩٤٨م حلت هذه الضريبة محل ضريبة الدخل.

٤. ضريبة القيمة المضافة من شروط عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية (آيبك)، وتم اعتماد هذه الضريبة في جميع الدول الأوروبية في ١٩٦٧م.
٥. تشير العلوم الاقتصادية إلى أن ضريبة القيمة المضافة (نوع من ضرائب الاستهلاك التي توضع على المنتج في مراحل إنتاجه حتى عند بيعه)، ويتم فرضها على الشركة المصنعة للسلعة، وعند وصولها إلى منفذ البيع يدفع المستهلك الضريبة عليها)، لذا فإن الشركة المصنعة للسلعة لا تتحمل أبداً ما تدفعه من ضريبة (وبعض الشركات والمصانع قد تتحمل بين ٣ % - ٥ %)، بل يتحملها المستهلك الذي يدفعها من راتبه (ما يؤثر عليه وعلى أسرته ويضعف قدرته الشرائية).
٦. يعني ذلك أن القيمة المضافة تؤثر على المواطنين ذوي الدخل المحدود وعلى طريقة حياتهم الاستهلاكية دون الأثرياء والمستثمرين وذوي الرواتب الرفيعة، وحتى يستفيد المواطن استفادة حقيقية وتامة من راتبه المحدود فإنه يقيناً سيذهب لشراء السلع الأقل سعراً من السلع المتشابهة وبكميات أقل بما يتوافق مع قدراته المالية.
٧. هذه الضريبة لن يكون لها أثر على أصحاب الدخل المرتفعة كونهم يملكون النقود أو راتباً مرتفعاً، وفرض الضريبة وزيادة الأسعار سيؤديان إلى (إنفاق معظم الراتب على شراء السلع الأساسية)، ما يؤثر على "عملية الادخار"، فكلما زادت الضريبة ارتفعت الأسعار بسبب زيادة عدد المرات التي فرضت عليها أثناء مراحل الإنتاج، أي يزداد الإنفاق وتنقص القدرة على الادخار.
٨. على المستهلك أن يتسلح بثقافة شراء الأفضل من السلع والخدمات، من خلال البحث عن المكان الأفضل لشراء السلعة المطلوبة، فالسعر أحياناً يختلف بحسب اختلاف تكلفة الشراء وبلد المنشأ ومقدار القيمة المضافة على السلعة.
٩. من جانب آخر قد يستغل بعض التجار والشركات فوضى فرض الضريبة المضافة ليرفعوا من أسعار سلعهم خصوصاً إذا لم تكن هناك مراقبة جادة وفاعلة من قبل وزارة التجارة والصناعة، لذا فإنه بمقارنة المستهلك أسعار السلع في أكثر من مكان سيتعرف على السعر الحقيقي للسلعة ويُجنبه ذلك دفع سعر أعلى.

ثانياً: التوصيات

١. ان علاج عجز الموازنة العامة للدولة، لايعنى انهاءه بل العمل على الوصول الى المستوى الذى يصبح عنده الاقتصاد قادرا على النمو دون مشكلات تضخمية أو ركود، وفى ضوء الازمات الاجتماعية الراهنة، بل قد يكون من الاجدى والانفع للمجتمع وجود حد معين من العجز فى الموازنة شريطة أن يؤدي ذلك الى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية عريضة، فعلى سبيل المثال زيادة الاستثمار العام كنسبة من الناتج لتحسين البنية الاساسية المادية لتسهيل الاستثمار الجاد والمنتج، قد تؤدي الى ارتفاع نسبة العائد على رأس المال أو الى انتاج سلع وخدمات لن يقوم القطاع الخاص بتوفيرها.

٢. وضع حزمة من الاجراءات الهيكلية التي تتسم بالاستدامة وتعمل على اعادة توزيع الفوائض التي ينتجها الاقتصاد بشكل أكثر عدالة، ومنها توسيع القاعدة الضريبية وفض التشابكات المالية بين جهات الدولة المختلفة واستكمال منظومة اصلاح ادارة الخزانة والمالية العامة، وغيرها من الاجراءات الاصلاحية، والتي يمكن الاعتماد عليها بصورة رئيسية لمعالجة الخلل الهيكلي الموجود فى هيكل الايرادات والمصروفات العامة.
٣. أن تعمل الحكومة على دمج الاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي واعادة هيكلة المنظومة الضريبية وتحصيل المتأخرات الضريبية وحصر المتهربين وتشغيل المصانع المتوقفة.
٤. أن تستخدم الضريبة غير المباشرة، وبصفة خاصة الضريبة على القيمة المضافة، فى تحقيق العدالة فى توزيع النفقات العامة كما هو الحال فى تكلفة تشييد الطرق وصيانتها وتوفير البنية التحتية للطرق باستخدام مبدأ المنفعة *principle Benefit* الذي يقوم على توفير تمويل خاص لهذه المشروعات يتم تحميله على مالكي السيارات ووسائل النقل المختلفة بصرف النظر عن ملكيتها عن طريق رسوم الطرق ورسوم الترخيص والضريبة على القيمة المضافة أو الجدول على البنزين.
٥. أن تحسين الالتزام الضريبي هو نقطة البدء فى تحقيق الاستدامة المالية من الحصيلة الضريبية فى تلك المرحلة بسبب ارتفاع نسبة الفاقد الضريبي *gap Tax* فى مصر. كما أن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض نسبة الالتزام الضريبي هو ظاهرة الفساد المالي والإداري.
٦. أن إصلاح الإدارة الضريبية فى تلك المرحلة أهم من الإصلاحات التشريعية. ذلك أن العلاج السريع فى زيادة الحصيلة وتوفير الاستدامة المالية فى يد الإدارة الضريبية. لذلك يتعين فى تلك المرحلة الاهتمام باستكمال منظومة إصلاح الإدارة الضريبية.
٧. يجب أن تشارك الإدارة الضريبية فى القيام بعملية الإصلاح. بل يجب أن يشعر العاملون بالمصلحة بأنهم هم أصحاب عملية الإصلاح ذاتها لأن الإصلاح الذي يأتي من الخارج لا يكتب له النجاح ويتم ذلك من خلال إدارة أو جهة تكون مسئولة عن عملية الإصلاح يكون من بين أعضائها بعض العاملين فى مصلحة الضرائب المصرية.
٨. أن أهمية إصلاح الإدارة الضريبية فى أن زيادة الحصيلة والاستدامة المالية، وبصفة خاصة، فى الدول التي ينخفض فيها نسبة الالتزام الضريبي، لا تعتمد بشكل أساسي على زيادة الإيرادات الضريبية بالتفكير فى زيادة سعر الضريبة أو فرض ضرائب جديدة أو حتى توسيع الوعاء الخاضع للضريبة، ولكن تحسين الالتزام الضريبي هو أحد الطرق الفعالة فى زيادة الإيرادات الضريبية وتوفير الاستدامة المالية، بل إن نجاح أي إدارة ضريبية يعتمد على قدرة هذه الإدارة على تنمية وتدعيم الالتزام الطوعي للممولين.

٩. أن مكافحة الفساد المالي والإداري وإصلاح الإدارة الضريبية هما شيئا واحداً؛ إذ أن مكافحة الفساد المالي والإداري هو جوهر إصلاح الإدارة الضريبية، مع التأكيد على أن أضعف حلقة في مكافحة الفساد المالي والإداري هي الشق الذي يتعلق بالعقوبة التأديبية وهذا لا يعني أننا ننكر أهمية ذلك، ولكن الأولوية في مكافحة الفساد الضريبي تتم من خلال معالجة جذوره وأسبابه.
١٠. التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات لتحقيق الحوكمة الإلكترونية مما يؤدي إلى تخفيض ممارسات الفساد المرتبطة بالضريبة وتأدية الخدمات الحكومية بالإضافة إلى تخفيض تكلفة الالتزام الضريبي للممول وكذلك تخفيض تكلفة تحصيل الضريبة على الإدارة الضريبية .
١١. تحسين الشفافية والمساءلة في إعداد وتنفيذ موازنة الوحدات الحكومية والمشروعات العامة، سواء على مستوى الإدارة الضريبية أو الوحدات الأخرى على مستوى الدولة.

الملخص

تقدم هذه الدراسة الى موضوع أثر تطبيق ضريبة القيمة المضافة على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر وتتقسم الدراسة الى عدة محاور وهى :-

أولاً: مفاهيم عجز الموازنة العامة للدولة وأنواعها _ اطار نظرى

يستعرض هذا المحتوى مفاهيم الموازنة العامة للدولة وكذا مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة وأنواعه الثلاثة وهما (العجز النقدي، العجز الكلى، العجز الاولى) واسباب العجز فى كل من الدول المتقدمة والدول النامية .

ثانياً: مفهوم الضريبة ونشأتها وأهدافها وأنواعها _ اطار نظرى

يستعرض هذا المحتوى مفهوم الضريبة ونشأتها وأهدافها الاجتماعية والاقتصادية والمالية وأنواعها المختلفة وقد تم توضيح مفهوم الضريبة على القيمة المضافة ومزايا وعيوب تطبيقها والفرق بينها وبين الضريبة العامة على المبيعات.

ثالثاً: تحليل تطور المصروفات والإيرادات العامة

يعرض هذا المحتوى الصورة الاجمالية للموازنة العامة للدولة خلال الفترة من (٢٠٠٧/٢٠٠٨-٢٠١٧/٢٠١٨) وتم تحليل هذه الصورة من خلال تطور الإنفاق العام، تطور الإيرادات العامة، تطور عجز الموازنة وكذا عرض تطورات حصيلة الإيرادات الضريبية خلال السنوات المالية السابقة وايضا تطور الحصيلة على احد مكونات الضرائب وهى الضريبة على القيمة المضافة خلال الاربعة السنوات المالية السابقة.

Abstract

This study presents to the topic the effect of the application of value-added tax on the deficit of the state budget in Egypt. The study is divided into several axes, namely:

First: Concepts of the state's budget deficit and its types – theoretical framework

This content reviews the concepts of the state's general budget, as well as the concept of the state's budget deficit and its three types, namely (cash deficit, total deficit, primary deficit) and the causes of deficit in both developed and developing countries

Second: The concept of tax, its origins, goals and types – a theoretical framework

This content reviews the concept of tax, its origin, its social, economic and financial goals and its different types. The concept of value-added tax, the advantages and disadvantages of its application and the difference between it and the general sales tax has been clarified.

Third: Analyzing the evolution of public expenditures and revenues

This content displays the overall picture of the state's public budget during the period from (2007 / 2008–2017 / 2018). This image was analyzed through the development of public spending, the development of public revenues, the development of the budget deficit, as well as the presentation of tax revenue revenue developments during previous fiscal years and also the evolution of the outcome on one of the tax components, which is the value-added tax, during the previous four fiscal years.

المراجع

أولاً مراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

١. محمد عوض رضوان، القاهرة ٢٠٠٩، الاتجاهات الحديثة في تطوير الموازنة العامة للدولة ودورها في إدارة البرامج و الأنشطة والمشروعات الحكومية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ص ٦.
٢. سيد البواب، القاهرة ٢٠٠٠، عجز الموازنة العامة للدولة: النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج، الطبعة الأولى، ص ١٢ .
٣. رمزي زكي ٢٠٠٨، انفجار العجز، علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التتموى، ص ٨٢.

ثانياً: القوانين.

١. قانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٣ والمعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الموازنة العامة للدولة، الصادر في الجريدة الرسمية العدد ١٧ في ٢٨ أبريل ٢٠٠٥.
٢. القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ باصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة، الصادر في الجريدة الرسمية العدد ٣٥ مكرر (ج) في ٧ سبتمبر ٢٠١٦.

رابعاً: البحوث والدراسات

١. ميراندا زغلول رزق، يونيو ١٩٩٥، عجز الموازنة العامة للدولة وزيادة تمويل استثمارات البنية الأساسية في جمهورية مصر العربية - المجلة المصرية للتنمية والتخطيط - معهد التخطيط القومي - ج.م.ع- المجلد لثالث - العدد الأول - ص ١٢٣.
٢. السيد عبد المطلب غانم، الموازنة العامة للدولة بين السياسة والإدارة العامة والاقتصاد، ورقة عمل، مؤتمر الموازنة العامة (اتجاهات ورؤى جديدة)، ٢٠٠٣ مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تحرير، د .سلوى شعراوي جمعة،، ص ١٣.
٣. هشام محمد صفوت، ٢٠٠٧ الموازنة العامة والسياسات المالية، جامعة بغداد، ٦٣.
٤. عبد الله شحاتة، صالح عبد الرحمن، ٢٠٠٨ الموازنة العامة والموازنة بالمشاركة مع التطبيق على الموازنة المصرية، القاهرة.
٥. ابراهيم العيسوى، يناير ٢٠١٤ الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات الى الضريبة على القيمة المضافة، سلسلة كراسات السياسات - معهد التخطيط القومي - ج.م.ع - العدد رقم (١)،.
٦. عبد المنعم لطفي، الضريبة على القيمة المضافة في مصر، جامعة بني سويف، مارس ٢٠١٦.

خامساً: الرسائل العلمية

١. وائل محمود محمد، أثر إصلاح منظومة الدعم على عجز الموازنة العامة للدولة في مصر، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، ٢٠١٥.
- سادسا: التقارير

١. وزارة المالية، الدليل المبسط لتصنيف الموازنة العامة للدولة وفقاً لموجز إحصاءات مالية الحكومة، ٢٠٠١.
٢. وزارة المالية، البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.
٣. وزارة المالية، قطاع الحسابات الختامية، حساب ختامي الموازنة العامة للدولة، سنوات متعددة.

سابعا: المواقع على شبكة الإنترنت

١. موقع وزارة المالية المصرية <http://www.mof.gov.eg>
٢. التخطيط والتنمية الاقتصادية.

Bibliography:

1. Abdel Khalek, Gouda, and Karima Korayem. 2002. Fiscal policy measures in Egypt: Public debt and food subsidy. Cairo Papers in Social Science 23, no. 1. Cairo, Egypt American University in Cairo Press. P 11 .

الملاحق

جدول رقم (١) التقسيم الاقتصادي للموازنة العامة للدولة وفقا القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥

الموارد	الإستخدامات
<u>أولاً: الإيرادات</u>	<u>أولاً: المصروفات</u>
باب ١. الضرائب	باب ١. الأجور وتعويضات العاملين
باب ٢. المنح	باب ٢. شراء السلع والخدمات
باب ٣. الإيرادات الأخرى	باب ٣. الفوائد
	باب ٤. الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية
	باب ٥. المصروفات الأخرى
	باب ٦. شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)
جملة الإيرادات	جملة المصروفات
	العجز أو الفائض النقدي
العجز أو الفائض النقدي	
<u>ثانياً: متحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية</u>	<u>ثانياً: حيازة الأصول المالية</u>
باب ٤. متحصلات من الإقراض ومبيعات الأصول المالية	باب ٧ - حيازة الأصول المالية المحلية والخارجية
صافي حيازة الأصول المالية	
العجز أو الفائض الكلي (العجز أو الفائض النقدي + صافي حيازة الأصول المالية)	
<u>ثالثاً: مصادر التمويل</u>	<u>ثالثاً: سداد القروض</u>
باب ٥ - الاقتراض	باب ٨ - سداد القروض المحلية والأجنبية
صافي الاقتراض	
تمويل العجز الكلي (صافي الاقتراض - صافي حصيلة الخصخصة)	

